أسطورة القلة والكثرة عند النحاة

للدكتور شوقي النجار

لقد سبقت كلمة ربك أن يختلف الناس. ولايزالون مختلفين في عقائدهم وفكرهم وآرائهم وميولهم و .. و .. ولهذا لا عجب أن نجد في تراث أمتنا أثراً لهذا الاختلاف. مثلما نرى في تعدد المذاهب الفقهية. والطوائف الفلسفية. والمدارس النحوية المختلفة. وحسبنا هنا أن نعرض لقضية نحوية اختلف فيها النحاة. وهي فكرة تحديد القليل والكثير. وكذلك فكرة القلة والكثرة في الجموع العربية. فقد اختلف فيهما النحاة، وتعددت آراؤهم. وليس معنى تعدد الآراء أن نتصور أن الحق قد يتعدد بتعدد تلك الآراء. فالحق واحد لا يتعدد. ولهذا سنعرض لشيء من تلك الأفكار ونرى رأينا فيها بما يتيسر لنا من أسانيد حول إحدى القضايا النحوية، والتي نعتبرها هفوة من هفوات النحاة.

ولعل أول نقطة اشتعل الخلاف والجدل حولها هي تحديد كمّ القليل والكثير. فقد ذكر لنا شهاب الدين الخفاجي سانحة في كتابه «طراز المجالس» قائلاً: قال القرافي: لاح لي إشكال عرضته على الفضلاء عشرين سنة، فلم يظهر لي ولهم جوابه. وهو أن أهل الأصول اختلفوا في أقل الجمع، هل هو ثلاثة، أو اثنان(١). فقد اختلف الناس في ذلك كثيراً. ويذكر الأستاذ عباس حسن رحمه الله في معرض حديثه عن الاضطراب والتناقض في مسألة القياس والسماعي، أو المطرد والشاذ، وسبب الخلف الواسع فيما بين النحاة حول تقدير الكثرة والشيوع فيقول: «إن غموض هذه المسألة الرئيسية أعني مسألة القلة والكثرة بنوعيها، الذاتي والنسبي يتركز حول السؤال عن عدد الكثير الوارد، والقليل المسموع. لا جواب عن ذلك. ويردف قائلاً: فأي اضطراب وتناقض كهذا، وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمتين في اللغة

والنحو، عند غير الكوفيين. أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على مثال واحد. وفريق منهم تمسك بثلاثة. ولعل هذا هو الأحكم[٢].

فجمهور البصريين ومن دار في فلكهم قد تركوا الأمر مبهماً خلوا من تحديد. وإن كان المستقصى لآرائهم يتبين تشددهم في العدد المسموع الذي يصح القياس عليه، ومن ذلك يتضح لنا الخلاف حول أمر مبهم هو تحديدكم القليل والكثير.

ونشأ عن ذلك اختلافهم حول ابتداء جمع القلة والكثرة. ولذا يتساءل أبو القاسم الزجاجي عن دلالة الجمع في الإيضاح قائلاً: أفيكون ذلك محصوراً على الثلاثة؟. كما كان قولك: رجلان، وغلامان، والزيدان والعمران محصوراً على اثنين لا غير؟ قيل: لا، لأن الجمع لما كان مختلفاً في القلة والكثرة، جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين[٣]. لذا نرى أكثر النحاة يتفقون على أن جمع القلة موضوع لعشرة فما دونها إلى الثلاثة، أو الاثنين على الخلاف. وجمع الكثرة لما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، فأقله أحد عشر. ومعنى هذا أنهما مختلفان بدءاً وانتهاء.

وقد اختار السعد وغيره، أن بدء كل منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة. أي أنهما يتحدان بدءاً لا انتهاء[٤]. ويميل الأستاذ عباس حسن إلى هذا المذهب الأخير، ويرى فيه خروجاً لإزالة التعارض والتناقض المعنوي المعيب، الذي نراه بين العدد ومعدوده، حين يكون العدد دالاً على رقم حسابي أقل من عشرة، في حين يكون معدوده صيغة تدل على الجمع الكثير. أي مما يدل على شيء يزيد على العشرة حتماً. وقد ورد من ذلك الكثير في القرآن الكريم وغيره. من ذلك قوله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»[٥]. وكذلك قوله سبحانه: «كمثل حبة أنبتت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة»[٦]. ونحو ذلك قوله تعالى «على أن تأجرني ثماني حجج» بيد أننا لا نرى رأيه هذا بل سننكر هذه الفكرة من أساسها عما قليل.

هذا وليس اختلافهم حول دلالة القليل والكثير وحسب، أو اختلافهم حول دلالة جموع القلة والكثرة في اللغة العربية كما رأيت، بل إن الأمر يتعدى هذا أيضاً إلى اختلافهم حول فكرة القلة

والكثرة ذاتها. فقد درج النحاة على تقسيم جموع التكسير في لغتنا العربية إلى قسمين هما: جموع القلة، وجموع الكثرة. ولكل أوزانه وصيغه. وقد ذكر ابن مالك في ألفيته جموع القلة وحدد عددها بأربع صيغ فقال:

أفْعِلَةٌ أفعُلٌ ثم فِعْلَة
ثمت أفعال جموع قلة

وقال غيره:

بأفعل وبأفعال وأفعلة
وفعلة يعرف الأدنى من العدد

وقد استدرك أبو الحسن بن جابر الدباج من نحاة أشبيلية ذيلاً لجموع القلة السابقة فقال:

وسالم الجمع أيضاً داخل معها
في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

أي أن هذه الأبنية الأربعة من جموع التكسير، لإفادة القلة. ويرى آخرون خلاف ذلك. والقلة عندهم من ٣ إلى ١٠، أما الكثرة فما جاوزت العشرة إلى ما لا نهاية.

وإني مفصل القول في ذلك تفصيلاً باعتبار أن مسألة القلة والكثرة من المسائل النحوية التي شغلت النحويين واللغويين قديماً وحديثاً، حتى صار حولها جدل كبير فيما بينهم. فابن يعيش مثلاً يرى أن القياس يقتضي أن يُجعل لكل مقدار من الجمع وزن خاص به، من أوزان الجموع، يمتاز به من غيره، كما فرقوا بين المفرد والمثنى والجمع، ولكن هذا الأمر متعذر؛ لأن الأعداد غير متناهية، ولذلك اقتصر على الفصل بين القليل والكثير فقط(٧).

وتتجلى آية ضعف فكرة القلة والكثرة عندما يصرح النحاة بأنه قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة، والعكس، وضعا أو استعمالاً. اتكالاً على القرينة. قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً لكنها استغنت في بعض المواضع عن إحداهما بالأخرى. فمن الأول قولهم: أرجل جمع رجل بسكون الجيم. وأعناق جمع عنق، وأفئدة جمع فؤاد. قال تعالى: وأرجلكم إلى الكعبين(٨). و«فاضربوا فوق الأعناق(٩). و«أفئدتهم هواء»(١٠). فقد استغنى في هذه الآيات ببناء القلة عن بناء الكثرة: لأنه لم يستعمل لها بناء كثرة. ومن الثاني قوله تعالى: ولو أن ما

في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله(١١). فالمقام هنا مقام مبالغة وتكثير بالقطع، وقد استعمل فيه كلمة «أقلام» وهي بناء قلة مع أنه سمعت له صيغة كثرة، وهي قلام(١٢). وقد يعكس فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا أو استعمالاً أيضاً، اتكالاً على القرينة. فالأول كرجال جمع رجُل، بضم الجيم، وقلوب جمع قلب، وصردان جمع صرد = اسم طائر. تقول: رأيت سبعة رجال بسبعة قلوب، معهم سبعة قلوب، معهم سبعة صردان. فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه.

وقد صرح الرضى وغيره، بأن الاسم إذا لم يكن له الا جمع قلة فقط. أو جمع كثرة فقط، كان مشتركاً بين القلة والكثرة. وقد يستعار أحدهما للآخر، مع وجود غيره نيابة. أما على مذهب السعد فإن الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط. لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة، وهذا إذا كان الاسم ثلاثياً، فإن زاد على ثلاثة نحو: دراهم ودنانير، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً، كالوا به جميع أبنية الرباعي وغيره القليل والكثير. وهو بناء «فعالل» أو ما كان على مثاله مما ثالث حروفه ألف وبعده حرفان وذلك نحو: ثعلب، وثعالب. وبرثن، وبراثن، وقمطر، وقماطر. وضفدع وضفادع. ومسجد ومساجد. ويقول شارح المفصل: وإنما اختاروا هذا البناء لخفته، وذلك أنه لما كثرت حروف الرباعي فطال فثقل فوجب طلب الخفة له. ولثقله كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي. ولزم جمعه على طريقة واحدة. ولم يزد في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة، هرباً من الثقل(١٣).

ولما كانت العشرة فما دونها جمع قلة، وجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلة أيضاً، وذلك أنهم قالوا: إن العدد عددان، قليل وكثير. فالقليل عندهم عشرة، فما دونها إلى الثلاثة، على أرجح الآراء. كما أن الجمع جمعان أيضاً، جمع قليل، وجمع كثير. فعند إضافة أدنى العدد إلى نوع المعدود تبييناً له، يلزم أن يضاف إلى الجمع القليل، ليشاكله، ويطابق معناه في العدد، لأن التفسير يكون على حسب المفسر. فإن لم

يكن له بناء قلة، أضيف إلى بناء الكثير ضرورة. فتقول: عندي ثلاثة كتب؛ لأنه لم يسمع أكتبة. وقد يضاف أيضاً إلى بناء الكثير دون ضرورة. ففي الذكر الحكيم «ثلاثة قروء» مع وجود أقراء. كما في الحديث الشريف» دعى الصلاة أيام أقرائك(١٤) . بل يوجد أقرؤ أيضاً. والأخيرة عن اللحياني. ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤ(١٥) . وعند إضافة العدد القليل إلى جمع كثرة نحو قولك: خمسة كلاب، فقد أجاز سيبويه. ذلك على معنى أنك أردت خمسة من الكلاب. كما تقول: هذا حب رمان(١٦) .

وقد يرى بعضهم أن الاستغناء ببناء عن آخر قد يكون لعلة صرفية، من ذلك ما يذكره شارح المفصل، أن ما كان معتل اللام نحو: كساء ورداء وغطاء وسماء. فإنك تكسره في القلة على أفعلة. نحو: أكسية وأردية وأغطية. ولا تجاوزه إلى بناء الكثرة. وذلك من قبل أن الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو، لأنه من غطا يغطو. والكسوة بالواو. فلو بنيته للكثير على حد فدن وقذل لقلت كسو وغطو وسمو. فكانت الواو تقع طرفاً. وقبلها ضمة. وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة. وكان يلزم قلب الواو ياء. والضمة كسرة، على حد صنيعك في أدل وأجر. فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحة، تجنبوه. واجتزءوا ببناء القلة، ونحو هذا أيضاً في سائر الأمثلة الباقية(١٧) .

وسواء أكان هناك داع لاستعمال صيغة دون أخرى، أو لم يكن، فإن النحويين يرون أن مثل خمسة كلاب هو على التأويل والتقدير الذي ذكره سيبويه لنا من قبل؛ لأن العدد يضاف إلى مميزه وهو من ٣ ـ ١٠ قليل، والمميز هو المميز. فلا يميز القليل بالكثير. ولذا يرى الأصمعي: أن الإضافة في «ثلاثة قروء» على غير قياس. والقياس ثلاثة أقراء(١٨) .

وليس الخلاف فيما بين النحاة حول أبنية القلة والكثرة في الجمع المكسر فقط. بل إن جمعي التصحيح يدخلان أيضاً في هذا الخلاف. وذلك يرجع فيما يرجع إلى قصر دلالة جمعى السلامة على القلة، كما هو ثابت عند جمهور النحاة. إلا أن منهم من يرى خلاف ذلك، كابن خروف. إذ يرى أن جمعى السلامة مشتركان بين القلة والكثرة(١٩) .

وأما من أخذ على حسان قوله

«الجفنات» فقال: هو لأقل العدد، وكان قول «الجفان» أبلغ في المدح لأنها أكثر في العدد ... الخ فإنه غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير أيضاً وإن كان موضوع بابها القليل: لاشتراك الجموع ودخول بعضها على بعض. ويقول أبو القاسم الزجاجي: ألا ترى أن «فعولا» من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل، كما في قوله تعالى: «ثلاثة قروء»(٢٠).

وبعد ... فأنت وراء هذه الآراء لا يشق عليك أن تلمس اختلاف النحاة، وتعارض أقوالهم فيما بينهم. أضف إلى ذلك، تعارض أقوالهم مع الواقع اللغوي نفسه، حيث لا التزام فيه بقواعدهم التي ابتدعوها، أو أحكامهم التي ارتجلوها ارتجالاً. ومن العجب أنه مع هذا الاضطراب في أمر هذه الظاهرة المتعثرة، نرى فريقاً من العلماء ينظر إليها على أنها حسنة من حسنات اللغة العربية، وميزة كبيرة، ودليل على دقتها من ذلك ما ذكرته الدكتورة باكيزة رفيق حلمي العراقية أن تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة، مظهر من مظاهر دقة اللغة(٢١). وانظر معي إلى رأي الدكتور حسن عون في هذه المسألة أيضاً. إذ يقول: ولعل من ظواهر حرصها ـ أي اللغة العربية ـ على دقة التعبير أنها اتخذت لنفسها صيغاً متعددة لأنواع الجمع المختلفة، جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير. وزيادة في الدقة كذلك أوجدت نوعين متمايزين من صيغ جمع التكسير. فهناك نوع من الصيغ يختص بجموع القلة، أي من ٣ ـ ١٠ وهي أربعة صيغ «أفعلة» و«أفعل» و«فعلة» و«أفعال» وهناك نوع آخر من الصيغ للدلالة على جموع التكسير التي تزيد عن عشرة. وسماها اللغويون «صيغ جموع الكثرة»(٢٢). ثم بعد ذلك بوريقات يتحدث عن صعوبة اللغة العربية، فصرح بأنها ليست سهلة لمن يريد أن يدرسها ويتعلمها. وذلك من حيث النطق أو الكتابة والقراءة(٢٣). وهذا هو الواقع وإن كان مراً. والواقع أن تقسيم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، لا يمثل في اللغة سوى أنه دليل على تعقيد تعقيدها من لدن النحاة. مما جعل «بروكلمان» و«رينان» وغيرهما يستنكران هذه الظاهرة، قالا: «إن هذه الخاصة مجردة من الفائدة، ومسببة للاضطراب»(٢٤)، والنظرة الموضوعية تؤكد ذلك. وخاصة إذا ما قورنت بلغات أخرى كالانجليزية

مثلاً.

والآن ونحن إزاء ظاهرة القلة والكثرة هذه، نجد أنفسنا بين أمرين أولهما: قواعد مقننة تحدد لنا صيغا محددة للقلة، وأخرى للكثرة. ثانيهما: نجد بين أيدينا واقعاً لغوياً، في أوثق مصادر اللغة، يرفض هذه القواعد، ولا يلتزم بها. لذا لا نملك إزاء هذا الموقف المتناقض المتعارض سوى أن نعلن رفضنا لفكرة القلة والكثرة في أبنية جموع التكسير العربية. وبوسعنا أن ننقضها بالعديد من الأدلة. فضلاً عما هو معروف من أن اللحيانيين والصفويين والثموديين كانوا لا يفرقون بين أبنية القلة والكثرة(٢٥) وإليك ما أراه في ذلك:

١ ـ يكفي لإنكار فكرة القلة والكثرة التي ابتدعها النحاة، أن نذكر أن بالقرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من ٣ ـ ١٠ والمعدود فيها جمع كثرة. وليس معنى هذا وقوع تعارض في الدلالة بين العدد والمعدود في ألفاظ القرآن الكريم، نحو قوله تعالى «ثلاثة قروء» و«ثلاث شعب» و«ثلاث ليال» و«أربعة شهداء» و«سبع سنابل» و«سبع طرائق» و«ثماني حجج» و«بعشر سور» و«عشرة مساكن». هذا هو بيان القرآن وليس بعد بيان القرآن بيان. أي لو كان هناك أبنية محددة للقلة وأخرى للكثرة كما زعموا، لما جاء به «ثلاثة قروء» مع وجود أقراء وأقرؤ في اللغة، وكلاهما للقلة التي زعموها. كما في قوله ﷺ «دعى الصلاة أيام أقرائك» بل لعل ما يجبّ فكرة القلة والكثرة أن نجد واقع اللغة العربية في أوثق مصادرها وهو القرآن الكريم، وقد استخدم بناء «أفعال» قرابة ألف مرة للقلة والكثرة على السواء، دونما تفريق بينهما على الإطلاق.

٢ ـ باللغة العربية ألفاظ كثار، وقد كسرت هذه الألفاظ على بناء واحد كما هو وارد بنصوص اللغة ومعاجمها. وفي هذا دليل على أن الواضع لم يكن لديه فكرة عن القلة والكثرة على الإطلاق، وإلا استوجب أن نجد لكل جمع باللغة صيغتين. على حين أن الواقع اللغوي يخالف ذلك تماماً. فقد نجد للمفرد عدة جموع كثرة، وليس له صيغة واحدة تفيد القلة. والعكس صحيح أيضاً. وهذا مما يدحض فكرتهم التي ابتدعها النحاة الأقدمون. ثم تابعهم فيها اللاحقون.

٣ ـ ذكر النحاة: أن جمع القلة هو

الذي يجوز أن يجمع جمع جمع. فلم يجمع؟ ولم يوضع للقلة بناء ينفرد به. وآخر للكثرة؟ فإن لم يوضع. فكيف يجترئ النحاة على هذا مع أنهم نقضوا ذلك. فقد جمعوا جموع الكثرة هي الأخرى، فقالوا: مصارين جمع مصران. والأخيرة جمع مصير(٢٦). بل قد تجمع صيغ منتهى الجموع هي الأخرى. فقالوا: صواحبات يوسف.

٤ ـ عدم التزام الواضع بوضع صيغتين لكل اسم، إحداهما للقلة، والأخرى للكثرة، إنما ينفي فكرة القلة والكثرة، من أساسها. بدليل وجود جموع قلة بدون كثرة. وأخرى جموع كثرة بلا قلة لها. فما جاء للقلة فقط نحو الجزء، الجيل، السبط، السبب، القدح، القدر، ومما جاء للكثرة فقط نحو: الحاج، السم، أو ربما يأتي قلة وجمع جمع، وأحياناً العديد من أبنية القلة نحو: الجدث، والحال، الجناح، الحقب. وهذا يفسد على النحاة تحديدهم وتصنيفهم للجموع إلى قلةوكثرة.

٥ ـ قد ذكروا أن دلالة الجموع السالمة تفيد القلة، ولو صح ذلك لكان باللغة قصور؛ إذ كيف يمكن التعبير عن كثرتهم.

٦ ـ تحديد النحاة لدلالة القلة بأنها من ٣ ـ ١٠، لا يعتمد على سند من اللغة. ويدل على هذا قوله تعالى: «وما آمن معه إلا قليل»(٢٧). وكانوا ثمانين. فالثمانون هو القليل(٢٨)، بتعبير القرآن الكريم. وذكر ابن مالك ٣٣ كلمة على وزن «فعّل» وعدّ هذا قليلاً، فقال: في غير جمع قل «فعّل»(٢٩).

٧ ـ «أفعلة» جمع قلة، و«أفعلاء» جمع كثرة. هكذا قالوا، إلا أن تصغيرهما واحد. إذ تقول في تصغير كل من أذلة وأذلاء، أذيلة. بل إن الواقع أنهما بناء واحد، ينتهي في الأولى بتاء التأنيث، وفي الأخرى بألف التأنيث الممدودة ليس إلا.

٨ ـ ولعل أول مخالفة تناقض فيها النحاة مع أنفسهم، ما وقع في قول ابن مالك:

أفعلة أفعل ثم فعلة
ثمت أفعال جموع قلة

فقد ذكر الشيخ الخضري في حاشيته قائلاً: فإن قلت: «جموع» جمع كثرة وأقله أحد عشر، فكيف أخبر به عن

أربعة. كما في هذا البيت(٣٠).

٩ ـ إذا كان جمع الكثرة يعني الدلالة من ١١ إلى ما لا نهاية؟ فلم اللجوء إلى جمع الجمع. أو جمع جمع الجمع. كما ذكر السيوطي في الكنز المدفون والفلك المشحون(٣١).

وفي المزهر أن هناك من الألفاظ ما جُمع جمع جمع ست مرات(٣٢).

١٠ ـ الكسفة = القطعة من الشيء. والجمع كسف وكسف. وجمع الجمع، أكساف، وكسوف. وكذلك ما ذكره السيوطي في الكنز المدفون أن أثمار جمع جمع الجمع. وكذلك جمعهم كسوة على كسى وكساء. وجمع الجمع أكسية(٣٣). على وزن «أفعلة» وهي للقلة كذلك. فكيف يأتي جمع الجمع، أو جمع جمع الجمع على بناء «أفعال» وهو للقلة كما ذكر ابن مالك. ومن ذلك قولهم: النجد = ما أشرف من الأرض، والجمع أنجاد، وأنجد، ونجاد، ونجود، ونجد. وجمع النجود أنجدة على وزن أفعلة وهو بناء وضعوه للقلة! فكيف يكون التكثير بالقليل؟!

١١ ـ لو كان المقصود من تقسيمهم أبنية الجمع إلى قلة وكثرة، مستهدفين تحديد الدلالة بين القليل والكثير. فإن هذا التقسيم. لا يقوم بهذا القصد، لأن العدد ١١ يتساوى مع ألف ألف في الصيغة. ولهذا يفقد هذا التقسيم وظيفته الدلالية. ولذلك يذكر ابن جني متعجباً قائلاً: ألا ترى أن مئة لكثرة وألفا أيضاً. كذلك عشرة آلاف أيضاً(٣٤).

١٢ ـ العدد «عشرة» بناء للقلة»، والذي يليه مباشرة هو العدد ١١. وهذا للكثرة. ورغم أنه لا يوجد أعداد بينهما، فهما مختلفان من حيث القلة والكثرة. وهذا يخلف ظنك أن للقلة والكثرة قصداً قامتا به. يقول أبو حيان: «إن جمع القلة أقصى ما يكون «عشرة» فهو موضوع للقلة. والقلة عشرة إلى ثلاثة على الأصح. فهو صالح لجميع الرتب من ثلاثة إلى عشرة صلاحاً واحداً، لا تتميز فيه رتبة عن رتبة(٣٥). وهذا يرشدك إلى عقم الفكرة.

١٣ ـ قال النحاة: إذا جمعت اسما علماً، فإن شئت جمعته بالواو والنون. وإن شئت كسرته على ما كسرت عليه الأسماء(٣٦). كذلك الحال إن شئت قلت: هندات وهنود. ومعنى هذا أن القلة والكثرة ـ على منطقهم ـ سواء؛

لأنهم قالوا: هندات يفيد القلة. أما هنود. فمن أبنية الكثرة. فوضعها في كفتى الاختيار. يعني تساويها. مما يلغي فكرة القلة والكثرة بينها.

١٤ ـ الأعداد أسبق من الجمع وجوداً. ولولاها لما عرف القليل والكثير. ولا عرف معنى الجمع نفسه. فوجودها في اللغة أسبق من الجمع. وقيامها بتحديد الكم يغني عن اللغة حاجتها إلى تقسيمات النحاة إلى القلة والكثرة.

١٥ ـ أضف إلى هذا كله، أننا لا نجد هذه التفرقة بين الجموع في سائر اللغات السامية شقيقات اللغة العربية.

وبعد... فهذه أدلة عقلية ونقلية تنقض فكرة القلة والكثرة من واقع اللغة نفسها. وهي ولا شك أدلة كثار. ولولا خشية الإطالة. لأوسعت ساحة القول في هذه المسألة.

ولعل بعضاً من هذه الأدلة قد تهيأ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. حتى اتخذ قراره مؤخراً وهو «دلالة الجمع أياً كان نوعه (جمع تكسير. أو جمع تصحيح) صالحة للقليل والكثير. وإنما يتعين إحداهما بقرينة(٣٧). ولعلنا بهذا القدر من الدلالة التي تنقض فكرة الكثرة والقلة نكون قد أوضحنا شيئاً من هفوات النحاة.

المراجع

١ ـ الآداب السامية، لمحمد عطية الابراشي. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى ١٩٤٦.

٢ ـ الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي. تحقيق د. أحمد محمد قاسم. مطبعة السعادة الطبعة الأولى.

٣ ـ إملاء ما من به الرحمن للعكبرى. مطبعة التقدم العلمية.

٤ ـ الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق المبارك، مكتبة دار العروبة.

٥ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان التوحيدي الأندلسي مخطوطة برقم ٦٠١٦هـ. والمصورة ٥١٧٣هـ.

٦ ـ التيسير لحل ألفاظ الجامع الصغير للشيخ عيسى البراوي مخطوطة برقم ١٤٠ حديث تيمور بدار الكتب المصرية.

٧ ـ جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال. مكتبة الخانجي

١٩٧٧م.
٨ ـ الجموع في اللغة العربية للدكتورة باكيزة رفيق حلمي. مطبعة الأديب البغدادية.
٩ ـ حاشية الخضري على ابن عقيل. المطبعة الكبرى الميرية بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٠٢هـ.
١٠ ـ الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى. بيروت. الطبعة الثانية.
١١ ـ دراسات في اللغة العربية، للدكتور خليل يحيي نامي. دار المعارف المصرية.
١٢ ـ دراسات في اللغة والنحو للدكتور حسن عون. معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦٩.
١٣ ـ سيبويه. المطبعة الأميرية. الطبعة الأولى. مكتبة المثنى. بغداد ١٣١٧هـ.
١٤ ـ شذا العرف في فن الصرف للحملاوي. مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الخامسة ١٩٢٧.
١٥ ـ شرح التصريح على التوضيح للأزهري. المطبعة البهية المصرية ١٣٠٤هـ.
١٦ ـ شرح الشافية لابن الحاجب للرضي تحقيق محمد الزفزاف وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت.
١٧ ـ شرح الكافية للرضي. دار الكتب العلمية. بيروت.
١٨ ـ شرح المفصل لابن يعيش. المطبعة المنيرية (بلا تاريخ).
١٩ ـ طراز المجالس لشهاب الدين الخفاجي. المطبعة الشرقية بطنطا بمصر.
٢٠ ـ فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي. دار نهضة مصر. الطبعة السابعة.
٢١ ـ قرارات لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩م.
٢٢ ـ الكنز المدفون والفلك المشحون المنسوب للسيوطي. المطبعة العثمانية ١٣٠٣هـ.
٢٣ ـ اللغة والنحو لعباس حسن. دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
٢٤ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر. النشرة الثانية.
٢٥ ـ مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد. دار المعارف بمصر. الطبعة الأولى.
٢٦ ـ المزهر للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين. عيسى البابي الحلبي.
٢٧ ـ المصباح المنير للفيومي. المطبعة الأميرية. الطبعة الثانية ١٩٠٦م.
٢٨ ـ معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
٢٩ ـ الواضح في علم العربية للزبيدي تحقيق الدكتور أمين علي السيد. دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.

الهوامش

(١) طراز المجالس ١٥٢.
(٢) اللغة والنحو ص ٤٤.
(٣) الإيضاح في علل النحو ١٢٢.
(٤) حاشية الخضري ٢/١٥٥.

(٥) البقرة ٢٢٨.
(٦) البقرة ٢٦١.
(٧) شرح المفصل ٩/٥.
(٨) سورة المائدة ٦.
(٩) الأنفال ١٢.
(١٠) سورة إبراهيم ٤٣.
(١١) سورة لقمان ٢٧.
(١٢) شرح التصريح ٣٣٥/٢.
(١٣) شرح المفصل ٣٩/٥.
(١٤) انظر مخطوطة التيسير لحل ألفاظ الجامع الصغير للشيخ عيسى البراوي ١٤٠ حديث تيمور. وانظر الآداب السامية ١١٢ واللغة والنحو ٤٣. ومجالس ثعلب ٨٠. والاقتراح ص ٥٤، ٥٦، ١٩٨.
(١٥) شرح الشافية للاستراباذي ٩٣/٢.
(١٦) سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧.
(١٧) شرح المفصل ٤٤/٥.
(١٨) المصباح مادة قرى ص ٦٨٧، وشرح الكافية ١٩١/٢.
(١٩) شرح الرضى للكافية ١٩١/٢. ومدرسة البصرة النحوية ٣٩.
(٢٠) الايضاح في علل النحو ١٢٣. وإملاء ما من به الرحمن ٩٥/١.
(٢١) الجموع في اللغة العربية ٣.
(٢٢) دراسات في اللغة والنحو العربي ٥٦.
(٢٣) المرجع السابق ٦٦.
(٢٤) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي هامش ص ٢١٧.
(٢٥) دراسات في اللغة العربية للدكتور خليل نامي ١٥.
(٢٦) خاتمة شذا العرف.
(٢٧) سورة هود ٤٠.
(٢٨) معاني القرآن ١٤/٢.
(٢٩) المزهر ١١٦/٢.
(٣٠) حاشية الخضري ١١٥/٢.
(٣١) الكنز المدفون والفلك المشحون للسيوطي ٢٦.
(٣٢) المزهر ٨٩/٢.
(٣٣) جموع التصحيح والتكسير ٢٧٣. وانظر معاني القرآن للفراء ١٣١/٢.
(٣٤) الخصائص ٢٣٧/٣.
(٣٥) مصورة مخطوطة التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٣/٦ بدار الكتب المصرية برقم ٥١٧٣هـ.
(٣٦) الواضح في علم العربية ٢٢٦.
(٣٧) قرارات لجنة الأصول بالمجمع اللغوي بالقاهرة عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ص ٢٨.